

4 May 2009  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

### المادة الخامسة، والمادة السادسة والفقرات ٨ إلى ١٢ من ديباجة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من أستراليا، وأيرلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا،  
وكندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا (”مجموعة فيينا  
للدول العشر“)

### مشاريع توصيات

تقترح مجموعة فيينا للدول العشر أن توافق اللجنة التحضيرية على مشاريع التوصيات  
التالية المقدمة إلى مؤتمر الاستعراض:

أن يقوم مؤتمر الاستعراض بما يلي:

١ - دعوة الدول التسع المتبقية التي يعتبر تصديقها على معاهدة الحظر  
الشامل للتجارب النووية ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى أن تبذل جميع  
الجهود الضرورية للتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن؛

٢ - دعوة جميع الدول الموقعة إلى دعم الأمانة العامة التقنية المؤقتة في  
جهودها من أجل التحضير لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وذلك بتزويدها بالموارد  
المالية والبشرية والتكنولوجية الملائمة؛



٣ - تأكيد أهمية تحديد السيناريوهات الممكنة والمهام المتبقية التي يتعين استكمالها من أجل كفاءة تمتع نظام التحقق بكامل المصدقية والقابلية للتشغيل والجاهزية لدى دخول المعاهدة حيز النفاذ.

## ورقة العمل: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١ - تعيد مجموعة فيينا للدول العشر (المشار إليها فيما بعد بـ "مجموعة فيينا") التأكيد على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل تديراً فعالاً لترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه وهي حيوية بالنسبة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء لا يتجزأ من تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وتشدد المجموعة بالتالي على أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يكتسب طابعاً ملحاً وهاماً إلى أقصى الحدود وتكرّر الاتفاق الذي توصل إليه مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، حيث اعتبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر الخطوة الأولى من بين الخطوات العملية الثلاث عشرة لترع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة من جديد أنه يتعين تفسير أحكام المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار على ضوء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢ - وإذ تكرر مجموعة فيينا بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقيد تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، تؤكد من جديد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تناهض كلا الانتشار النووي الأفقي والعمودي وتعرب المجموعة عن قلقها من أن أي استحداث لأنواع جديدة من الأسلحة النووية قد يؤدي إلى استئناف التجارب وتخفيض العتبة النووية. وتهيب المجموعة بجميع الدول أن تمتنع عن القيام بأي عمل يمحط هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والقصد منها، وذلك لحين دخول المعاهدة حيز النفاذ. كما أن من شأن التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إبراز الحاجة إلى نظام دولي شامل وفعال للرصد والتحقق من أجل الكشف عن التفجيرات النووية.

٣ - وتؤكد مجموعة فيينا على وجوب استمرار الوقف الاختياري القائم لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية وأي تفجيرات تجارب نووية أخرى، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. غير أن المجموعة تشدد على أن الوقف الاختياري هذا لا يمكن أن يكون بديلاً عن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن هذه المعاهدة هي وحدها التي تتيح للمجتمع العالمي إمكانية التوصل إلى تعهد دائم وملزم قانونياً بإنهاء التجارب النووية.

٤ - وتلاحظ مجموعة فيينا بقلق أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبعد ثلاثة عشر عاماً على فتح باب التوقيع عليها، لم تدخل بعد حيز النفاذ. غير أنها ترحب بشدة بأن عدداً متزايداً من البلدان، بما فيها بلدان اثنان - كما هو وارد في المرفق الثاني للمعاهدة - قد صدقت عليها منذ عام ٢٠٠٥، ويعد تصديقها شرطاً مسبقاً لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ويبحث تخفيض عدد البلدان الواردة في المرفق الثاني إشارة قوية بشأن قاعدة مناهضة تجارب تفجير الأسلحة النووية ويعزز توقعات المجتمع الدولي بأن تحذو الدول التسع المتبقية حذو الدول المصدقة. وقد وقعت حتى الآن ١٨٠ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصدقت عليها ١٤٨ دولة من بينها، بما في ذلك ٣٥ دولة يعد تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وتجدد المجموعة دعوتها إلى جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة بعد أو تصدق عليها أن تفعل ذلك دون تأخير، ولا سيما البلدان التسعة المتبقية في المرفق الثاني، والإقرار بقيمة المعاهدة لأمنها القومي والدولي على حد سواء. ومن شأن عمل نظام الرصد الدولي الموثوق، فضلاً عن التطوير العملي لجوانب أخرى من نظام التحقق، وكذلك الاقتداء بالعدد المتزايد من الدول المصدقة على المعاهدة، أن يساعدها على اتخاذ قرار إيجابي.

٥ - وترحب مجموعة فيينا بالدعم السياسي المتزايد للمعاهدة، كما يتبين من كون ٩٦ بلداً أيد النداء القوي الموجه عام ٢٠٠٨ ضمن البيان الوزاري المشترك الرابع بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى البلدان التسعة المتبقية في المرفق الثاني، للتصديق على المعاهدة والسماح بدخولها حيز النفاذ. وتعرب المجموعة عن أملها بأن يؤدي المؤتمر القادم المعني بالمادة الرابعة عشرة في عام ٢٠٠٩ إلى تحسين آفاق دخول المعاهدة حيز النفاذ.

٦ - كما تشجع مجموعة فيينا المستجدات السياسية الأخيرة التي تشير إلى أن السياق السياسي العام أصبح أكثر تأييداً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وليس بوسع التصديق على المعاهدة من جانب جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، بوجه خاص، إلا أن يولد زخماً جديداً صوب دخول المعاهدة حيز النفاذ، بل بوسعه أيضاً أن يحدث أثراً إيجابياً جدا على عملية الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم الانتشار وآفاق مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. ومن شأن التقدم صوب دخول المعاهدة حيز النفاذ قبل مؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أن يوفر زخماً قوياً من أجل التقدم في مجال التدابير الأخرى الضرورية لتعزيز النظام الدولي لتزع السلاح وعدم الانتشار.

٧ - وترحب مجموعة فيينا بالأفكار والمبادرات الرامية إلى المزيد من التعزيز لمشاركةفرادى الحكومات والعلماء والمؤسسات العلمية الوطنية التي يجري تبنيها باعتبارها وسيلة مفيدة لإيجاد دعم وطني أشمل لفوائد المعاهدة والحفاظ على مستويات الخبرة والاستثمار.

٨ - وترحب المجموعة بالمبادرات المتخذة لإجراء تقييم شامل لنظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك لإظهار مستوى الاستعداد للتفتيش، وتقييم السبل الكفيلة بتحسينه.

٩ - ولتتمكن الأمانة العامة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من إكمال ولاية اللجنة التحضيرية، تهيب مجموعة فيينا بالدول الموقعة أن تدعم عمل المنظمة بتقديم الموارد الملائمة لها، وكذلك الخبرات ذات الصلة، وأن تبذل جميع الجهود الكفيلة باستمرار الجوانب التقنية لعمل المنظمة في المضي قدماً بوتيرة ملائمة وعدم عرقلة التقدم السياسي المحرز صوب دخول المعاهدة حيز التنفيذ. ويجب أن تكون جميع العناصر الرئيسية في نظام التحقق جاهزة للعمل لدى دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

١٠ - وترحب مجموعة فيينا بالتقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل بناء نظام التحقق من الامتثال للمعاهدة لدى دخولها حيز التنفيذ. وينبغي أن يكون هدف هذا العمل إنشاء نظام تحقق فعال وموثوق وتشاركي وغير تمييزي يمتد نشاطه على نطاق العالم. غير أن نظام التحقق هذا لن يستطيع أن يثبت، في نهاية المطاف، قيمته الكاملة إلا حين تدخل المعاهدة حيز التنفيذ.

١١ - وأخيراً، تشدد مجموعة فيينا على أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ينبغي أن يصل إلى توافق للآراء بشأن توصية تؤكد الدور الأساسي للمعاهدة من أجل وضع نظام لترع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتهيب بجميع الدول التي لم توقع على المعاهدة ولم تصدق عليها، ولا سيما الدول الواردة في المرفق الثاني، أن تفعل ذلك بدون شروط، وتكرر الدعوة إلى جميع الدول بالتزام الوفاق الاختياري والامتناع عن أي عمل يتعارض مع التزامات المعاهدة وأحكامها، وتسليط الضوء على العمل الهام الذي تقوم به اللجنة التحضيرية للمعاهدة وتدعمه.